**المحور الثاني: أنواع الفساد الاقتصادي**

 يمكن تصنيف الفساد الاقتصادي إلى عدة أنواع بناءً على مجموعة من المعايير كما يلي.

1. **حسب الأطراف المتعاملة فيه:.**
* **أولا**: **الفساد الداخلي**: وهو الذي يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المنظمة التي يعملون بها، مثل: قيامهم بسرقة أو اختلاس المال أو تدليس أو تزوير وثائق مهمة.
* **ثانيًا**: **الفساد الخارجي**: وهو النوع الأكثر شيوعًا وانتشارًا، بحيث يتم من خلال اشتراك أكثر من جهة من داخل وخارج المنظمة، وذلك بالتفاعل بين جانبي العرض والطلب.
1. **حسب درجة تغلغل الفساد في المجتمع:**
* **أولاً: الفساد الصغير العادي**: وهو الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا، وذلك من خلال الرشاوى الصغيرة والمنتشرة بين الموظفين الصغار والمسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة بهدف زيادة دخولهم.
* **ثانيًا: الفساد الكبير (الشامل):** وهو الفساد الذي ينتشر في المستويات الوظيفية العليا، وذلك من خلال قيام القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال العامة، والدخول في رشاوى الصفقات والعقود التي تتضمن مبالغ مالية كبيرة. ويتضمّن هذا النوع من الفساد شبكة معقدة من العلاقات والمصالح والإجراءات التي يصعب اكتشافها ،ومن أمثلة هذا الفساد المكافأة التي يتقاضاها الموظفون السامون والمسؤولون الكبار في الدولة، واستيراد السلع بدون دفع الرسوم..الخ. ويزداد الفساد الشامل عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية، مثل عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة المنظمة ، كما هو الحال عند انهيار الاتحاد السوفيتي سابقًا. والثورات العربية الأخيرة.
1. **حسب درجة التنظيم**
* **أولاً: الفساد المنظم**: وهو ذلك النوع من الفساد الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحدَّدة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنهاء المعاملة، حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها، وفي هذه الحالة فإنَّ الفساد يأخذ شكل الظَّاهرة التي يعاني منها المجتمع بكامل طبقاته، وبمختلف قطاعاته، وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات وكافة النظم الاقتصادية السياسية والاجتماعية، وهو فساد يصعب تجنبه، ويميل لأن يكون احتكاريًا.
1. **ثانيًا: الفساد العشوائي**: وهو أكثر خطورة من سابقه، حيث تتعدَّد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق ولا يمكن خلال أي من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم ارتقائها وهذا ما يعرقل سير الأعمال.
2. **حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه:**
* **أولاً: فساد في القطاع العام:** إنَّ الشكوى كانت وما زالت من الفساد الذي يعم مؤسسات الدولة، حتى أنَّ من هم في السلطة أنفسهم يشكون من هذا الفساد في خطبهم وتصريحاتهم، ونسمع ادعاءاتهم للإصلاح ومحاربته، إذ يعتبر القطاع العام مرتعًا خصبًا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، وذلك لضعف أو غياب آليات الرقابة والمساءلة.
* **ثانيًا: الفساد في القطاع الخاص**: أثبتت التجارب والدراسات أنَّ الفساد لا يقتصر فقط على القطاع العام بل ينتشر ويستفحل حتى في القطاع الخاص، حيث أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أنَّ الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، حيث تتعامل هذه الشركات مع جيش كبير من كبار الموظفين في مختلف دول العالم تدفع لهم مرتبات كبيرة مقابل الخدمات التي يدمونها لها.
1. **حسب نطاقه الجغرافي:**
* **أولاً: فساد محلي**: وهو ما يعبّر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فسادا لموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا تربطهم بمخالفات وجرائم مع شركات أجنبية خارج الدولة.
* **ثانيًا: فساد دولي**: قد تأخذ ظاهرة الفساد أبعادًا واسعة تصل إلى نطاق عالمي، وذلك ضمن الاقتصاد الحر، وتصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بمنافع ذاتية متبادلة، وتعتبر الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة حسب منظمة الشفافية الدولية.
1. **من حيث المستوى:**
* **أولاً: فساد القمة:** يعد فساد القمة من أكثر أنماط الفساد شيوعًا في الدول النامية، وهو الفساد الخاص بالرئيس أو المدير أو المسؤول الأول، بحيث يقومون باستغلال الخيرات والأموال العامة دون رقيب أو حسيب مستغلين بذلك سلطتهم وسيادتهم.
* **ثانيًا: الفساد المؤسسي**: إذا فسدت القمة على النحو السابق فلابد وأن تفسد القاعدة والأتباع، حيث يؤدي فساد الحكم إلى إفساد النظام بمؤسساته المختلفة كفساد: البرلمان وفساد الوزارات والإدارات المختلفة، والهيئة القضائية وأجهزة الأمن، فساد داخل المؤسسة العسكرية وفساد الأحزاب السياسية.
1. **حسب العائد:**
* **أولاً: الفساد المادي:** وهو الذي يهدف للحصول على عوائد مادية ومالية مثل: الرشوة، اختلاس، وسرقة الموال، تزوير الأوراق النقدية التهريب..الخ.
* **ثانيًا: الفساد غير المادي**: يكون في الحالات التي لا يشترط فيها مقابل مادي، مثل: ممارسة الوساطة والمحاباة والمحسوبية بدون مقابل مادي، بالإضافة إلى سوء استخدام السلطة وما شابه ذلك.